

نوافذ



Nasser@behbehani.info

د. ناصر بهبهاني

بقي خمس سنوات!

لم يتبق سوى خمس سنوات على وقوع التحذير الذي أطلقه صندوق النقد الدولي تجاه الوضع المالي للكويت، والمتمثل في أن الكويت ستستنزف جميع مخرجاتها من إيرادات النفط بحلول عام 2017 إذا استمرت في الانفاق بالعدل الحالي، يعني ان سياسة الانفاق الاقتصادي عندنا أصبحت بمثابة أنبوب نفط ضخ جداً وملهي جداً ومدتفق جداً ولكنه يحتوي على الكثير من الثقوب على طول جداره، لذلك فلا يصل إلى المصب الحقيقي لهذا الأنبوب سوى القطرات اليسيرة، بينما يهدر هذا السائل الثمين في أماكن غير ذات جدوى.

واللافت في تقرير صندوق النقد الدولي، انه اعتبر أن الكويت لن تتمكن من ادخار عائدات نفطية في صندوق الأجيال القادمة وبالتالي سيتعين على الكويت تقليص العجز بالميزانية باستبعاد عائدات النفط وخدمة الدين بمقدار 7 مليارات دينار على الأقل بحلول 2017 لتحقيق استقرار مالي بعيد الأمد ويقارن ذلك - حسب الصندوق - مع انفاق حكومي متوقع عند نحو 25 مليار دينار، ثم اعتبر بأن «هناك حاجة ملحة للتماسك المالي في حال انخفاض أسعار النفط».

هذا ما يقوله صندوق النقد الدولي، والذي سبق ونبه اليه المحللون الاقتصاديون ووسائل الإعلام ولست وحدي من قرع جرس هذه القضية قبل مدة طويلة، ومع ذلك فإن الذي حصل هو إمعان الحكومة في الانفاق، وقد بسطت يدها «كل البسط»، وكاننا نعيش ليومنا فقط.

خمس سنوات مدة قد تكون كافية وقد تكون غير كافية لتدارك المشكلة المتوقعة، فهي كافية ان بدأت الحكومة من الغد ربط الحزام دون حرمان، أي دون ان تجعل يدها «مغلولة» إلى عنقها، وتعتبرها خطة خمسية لانتشال الاقتصاد من كارثة محتملة، والأهم من ذلك العمل على ايجاد بدائل للعائدات النفطية، حتى لو كان بالاستثمارات الخارجية ولكن شريطة الان نلذغ من جحر الاستثمارات الخارجية مرتين أو ثلاث.. لا أنكر بالضبط كم مرة تمت سرتقتنا فيها!

رأي اقتصادي

melhemmahmoud@hotmail.com

د. محمود ملحم



نعمة البنوك الإسلامية لدى الغرب ونقمتها عند الشرق

دخلت إلى فرنسا لاستكمال دراستي في القانون ومثل أي طالب ماستر، كنت ابحت عن التميز علي أجد ما يليي طموحي. وعند سؤالي في مركز الأبحاث والدراسات عن المواضيع المهمة كانت دائما تتركز على أفكارنا والمواضيع التي صبغت بثقافتنا مثل البنوك الإسلامية والتشريعات الدينية والدراسات المقارنة بينها وبين القوانين الوضعية، كنت أجد إلى جانب أي موضوع ي طرح علامة خضراء.

وعند سؤالي عميد الكلية عن موضوع العلامة كانت الإجابة من الجامعة طوال فترة الدراسة. سؤال يطرح: لماذا خصصت المنح فقط للطلبة المتكمنين من اللغتين العربية

والفرنسية؟ لماذا هناك تشجيع على البحث العلمي في ما يتعلق بالبنوك الإسلامية؟ ليس هناك تعريف محدد للبنوك، هذا ما نكره الغرب في مؤلفاتهم، والغرض كما العادة طمس الحقائق، لكن في المعجم عرف أنه مؤسسة تقوم بعمليات

الائتمان بالاقتراض والإقراض، كما أشير في اللغة العربية إلى أن كلمة مصرف تستخدم لتعني البنك، وهي مأخوذة من الصرف والصرف باللغة العربية يعني بيع النقد بالنقد ويقصد به المكان الذي يتم منه الصرف، وهنا تكمن الإجابة على أن كلمة صرف لها معنى لغوي مشتق، والتعريفات في القوانين البريطانية للمصرف قامت بحصر المصرف في الأشخاص الذين يقومون بتسليم النقد وإضافتها إلى الحسابات الجارية وغيرها من الحسابات وتحصيل الشيكات وأوامر الدفع الأخرى لمصلحة الحساب الجاري للعميل أو أي حسابات

أخرى وسداد الشيكات وأوامر الدفع المحررة من قبل العميل إذا لم يوجد مانع قانوني، وإذا كانت كلمة بنك لم تعد تلي طموح العاملين في الحقل المصرفي في أوروبا، أو أن الجاليات الإسلامية كثر في أوروبا وأصبح لزاما عليهم التفتيش عن الحلول التي تلي رغباتهم المصرفية، أو أن الغرب قد أصبح على يقين بضرورة دراسة البنوك الإسلامية ووضعها موضع التنفيذ، نجد أن هذه البنوك تتصاف في المجتمعات الإسلامية

تحت سميات عديدة، علما بأنها ائتمانية بالدرجة الأولى وذات ضمانات عالية. فأنواع البنوك من حيث الشكل القانوني للتأسيس أو ألا البنوك العامة، وهي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأسمالها وتصرف على أعمالها وأنشطتها، كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة مثل البنك العقاري، وغيرها. وإذا عدنا إلى أصل كلمة شيست، نرى أنها تعني صرافة، ويقولون ان مصدر الكلمة عربية، وهنا يسال القارئ هل نفصل البنوك الإسلامية على البنوك العادية؟ وماذا تعني كلمة العادية؟ فالصارف التي تتركز مقراتها الرئيسية في الخارج الجواب نعم، واستدل العلماء بقول الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى)، فتقوية شوكة البنوك الإسلامية بتغذيتها برؤوس الأموال والمساهمة بفرض وجود للتعاملات الإسلامية في ظل النظام الاقتصادي العالمي من أكبر التعاون على البر والتقوى، فالتعاون وتضافر الجهود لتقوية البنوك الإسلامية من شأنه أن يخلق النواة لنظام

اقتصادي إسلامي عالمي، ورحم الله بيت مال المسلمين الذي كان أول مصرف مركزي في النظام الاقتصادي العالمي ولم يسبقنا أحد لمثل هذا النظام السماوي، لم يسبقنا أحد إلى وضع الأسس والسياسات المصرفية، علمنا أن ديننا الإسلامي يحرم عددا كبيرا من الأمور مثل توظيف رؤوس الأموال في مجالات استثمارية غير مشروعة لدعم البنوك الإسلامية، ونفكر دائما ببناء نظام اقتصادي إسلامي عالمي تكون كلمة السلام

الفصل في كل تغيير. لنفكر ونسال لماذا بدانا ثم توقفنا لكي يبدا غيرنا. وإذا كان البعض يقول إننا تأخرنا كثيرا، نقول لهم «أن تأتي متأخرين خير من أن تأتي أبدا».

رؤى كويتية



baselajaser@yahoo.com

@ baselajaser

باسل الجاسر

من القضاء تؤخذ الحقوق لا باليد أو التظاهر

حكم محكمة الاستئناف القاضي بحبس المليفي وتغريمه مبلغ 5001 دينار كتعويض مؤقت بسبب ما قام به من اذراء وتعد على المذهب الشيعي يجب ألا يمر دون أن نستخلص منه العبر والاستفادة منه فيما هو آت، خصوصا في ظل الجهد المحموم الذي يبذله البعض لإثارة الفتن بين فئات وشرائح المجتمع الكويتي، ذلك المجتمع الذي جبل على التحاب والتواد والتراحم عبر تاريخه المجيد، فبالأمس قام المليفي بإطلاق بعض العبارات المسيئة للمذهب الشيعي بقصد الازدراء والتهمك، فقام البعض من اخواننا الشيعة بالدعوة للتجمع بساحة الإرادة للرد على إساءته ففتلوا البعض من السنة للدفاع عن المليفي، ولولا عناية العليم البصير وتدخل الحكماء لذهبت الأمور إلى حيث ما لا تحمد عقباه لا قدر الله، كل هذا على الرغم من أن الله أنعم علينا بقضاء عادل ونزيه ويعطي لكل ذي حق حقه.

ومن الحكماء الذين قاطعوا التجمعات وقام بتقديم بلاغ بالواقعة مدعم بالأدلة والبراهين النائب الفاضل أحمد لاري ومعهم جمع من المحامين، وكان هذا هو البديل الناجح والناجح عن الذهاب لساحة الإرادة التي كانت مسرحا لكلام «مع احترامي وتقديري» لم يكن له داع ولم يأت إلا بالمزيد من التوتر والاحتقان، وشحن نفوس من حضره وأدى إلى استياء اخوانهم وشركائهم بالوطن الذين استاءوا أيضا مما قاله

المليفي، وهذا حق وحقيقة ما جاء به تجمع ساحة الإرادة فقط لا غير، بينما تحرك النائب لاري المتحضر وتقديمه للبلاغ هو ما أتى بالعقوبة القانونية التي تجبر الضرر وهي العقوبة التي ستكون ماثلة أمام كل من يفكر في الإساءة لأي من شرائح الشعب الكويتي الكريم، وواقع الأمر فإنه ليس من دعا لتجمع الإرادة ممثلا لكل اخواننا وشركائنا بالوطن من الشيعة، وفي المقابل كذلك فإن المليفي ومن تداعى لنصرته والدفاع عن أخطائه ليسوا ممثلين لكل السنة؟ بينما القانون والقضاء هما من يمثلان كل الكويت وهما المخولان وفق الدستور للفصل في أي خلاف أو نزاع ينشأ بين الكويتيين بل كل مقيم على أرضها العزيزة، ومن لديه مظلمة من إساءة أو حق أهدر أو أغتصب فعليه أن يذهب للقضاء وسيجد حتما النصرة بالحق ووفق القانون، أما التجمعات وقرع طبول الفتنة والتأجيج والشحن، فما هي إلا امور من الجاهلية الأولى المنبوذة أي كان من قام بها، وما يجب ان يعيه الجميع اننا في دولة قانون ولدينا قضاء عادل وكل من لديه حق امامه جهة معروفة تأتي بحق كل من أهدر حقه أو أودى في عرقه أو معتقده أو عائلته، فيجب عليه الذهاب لها لتأتي له بحقه وترد له الاعتبار فيما أودى فيه، أما التهور ومحاوله اخذ الحق باليد أو عبر التظاهر، فلا مبرر له لأنه لا يأتي بحق عبر السب والشتم وهذا لا يأتي بالحق ولن يرجعه قطعاً، بل قد يؤدي لتهور

بعض المتحمسين ويؤدي بهم الى التهلكة إذا ما حاولوا أخذ الحق باليد الذي هو من التصرفات غير المتحضرة والأهم أنه لا يأتي بالحق وانما سيؤدي بالتهور الى السجن وضياح المستقبل، وهذا ما لا يريده أحد لأي من أبناء هذا الوطن. وفي الختام أتقدم للقضاء الكويتي الشامخ بأسمى آيات الشكر والتقدير لهذا الحكم العادل والمنصف والراعي لكل من تسول له نفسه الإساءة لأي كان في هذا الوطن لاسيما ان كانت الإساءة لمعتقد اخواننا وشركائنا بالوطن، وبالرغم من عدم سعادتني بل ألمي لمن طالته العقوبة التي سيتضرر منها هو وأسرته ولا حول ولا قوة إلا بالله.. ولكن الحق أحق أن يتبع والكويت ووحدتها الوطنية أهم من الأشخاص، ومن قام بفعل فعليه أن يتحمل تبعاته، هذا بالرغم من أنني حتى هذه اللحظة لم أستوعب أو أفهم فائدة أو سببا يدعو للإساءة لمعتقد شريحة تشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، أي انهم مسلمون بالإضافة لكونهم شركاء بالوطن تقاسمنا معهم أفرح الوطن وتقاسمنا معهم همومه وأحزانه..هذا بالإضافة لمخالفة هذا الفعل لتعاليم شرعنا الحنيف ورسولنا الكريم عليه أطيب الصلاة وأزكى التسليم التي دعت لاحترام أهل الكتاب من يهود ومسيحيين وعدم مجادلتهم إلا بالتي هي أحسن وهم غير مسلمين فكيف يتعدى مسلم على أخيه المسلم ولو اختلفا في المذهب؟.. فهل من مذكر؟



دلوصباحي



almesfer@hotmail.com

عبدالله المسفر العدواني

عقبرينوا!

شخصية عقبرينوا.. شخصية كارتونية تتجسد على أرض الواقع في شخص.. هذا العقبرينو بلانا الله به في بلدنا الذي لا يهدأ بفعل العقبرينوا.. وإذا ما وجدت أزمة فعليك أن تبحث عن العقبرينوا.. فالأحداث المتوالية في بلدنا ليست بمحض المصادفة كما قد يظن البعض، ولكن عقبرينو يقف خلفها يدبر ويخطط ويأمر وينفذ. عقبرينو لا يهدأ له جفن إذا ما وجد شخصين متحابين في الله، أو شريحتين، أو طائفتين، أو فئتين، فيضع رأسه على الوسادة يفكر ويفكر ولا ينام إلا وقد وجد الفكرة التي يشبت بها الافراد، ليغتاط المجتمع، عبر فتنة طائفية تارة، ووقية بين السلطات تارة أخرى.

رأي



الشيخ جابر جوير

مشروع الوصاية على شعبة الكويت

«تعرية المشروع وملاحقة ملامحه وخلفياته» (3-4)

وربما في قضية رأي عام ثالثة، المهم ألا يعيش البلد في استقرار وهدوء. ويبدو أو الهدوء يصيب عقبرينو بمرض، ويدخله في نوبة وأزمة نفسية عميقة، يدعي الديمقراطية وهو أبعد ما يكون عنها، يبتسم في وجهك وهو يجهز لك المقصلة، يضحك في قرارة نفسه في الوقت الذي ترسم عليه علامات الغضب من الأزمة التي تعيشها البلاد.

العم عقبرينو لا ينسى أبدا، وإن من أكثر من ربع قرن على موقف بينك وبينه، فهو يذكره ولا بد أن يتأثر منك ويقتص، فمقولة عفا الله عما سلف لا يعرفها،

والتسامح والنسيان صفتان لا وجود لهما عنده، بل ان الانتقام هو الصفة للصيقة بتكوينه وشخصيته. المحزن أن عقبرينو فوق المسألة والقانون، وهو خط أحمر ومنطقة محظور الاقتراب منها، فيصدر لنا السفهاء ليفرقوا بيننا، محترفي في ربط المعاصص وحياسة المؤامرات، وخلق الأزمات، مؤمن جدا بسياسة فرق تسد.

وأخيرا، تعلم يا عقبرينو أن هناك من هو أكبر منك مهما بلغت، وسينكشف أمرك للجميع، ولن تظل تمارس هذه السياسات الى الأبد، لأن دوام الحال من المحال.

بها من جهة، ومن جهة أخرى، محاولة الحصول على شرعية سياسية للوصاية، تنحدر من مضلة جهة عليا، لتحرج الشيعة أو على الاقل قسم كبير منهم، وتضعهم امام الامر الاعم - كما يقال - مضافا الى اقناع قسم آخر منهم بكون هؤلاء مؤهلين لقيادة الشيعة والوصاية عليهم، لما لديهم من حظوة وموطئ قدم عند السلطة، او على اقل تقدير، توهم الشيعة - من خلال التغطيات الاعلامية والبرامج الميدانية التي تبرز جانب الانفتاح والتعاون مع السلطة - بأن اصحاب هذا المشروع يتوافرون على تلك الحظوة المزعومة.

ثانيا: في البعد الثاني: حزمة اجراءات عملية على مستوى الداخل الشيعي يمكن اجمالها كالتالي: توظيف حالة تشطي البيت الشيعي لصالح المشروع: الاستفادة من حالة الاختلاف والتشطي التي تبدو ظاهرة بين الخطوط والاطياف الشيعية بصفة عامة، التي تفرضا احيانا اختلاف المرجعيات، او عدم الاتفاق على صيغة موحدة للعمل السياسي، او اختلاف بعض القناعات الذي ينعكس اثره على صورة العلاقة وطبيعتها، وهذا ما يفسر اهمال اصحاب هذا المشروع للمسي نحو الوحدة داخل البيت الشيعي، ازاء المبالغة في السعي المتضخم والمفرط نحو نظيرها مع خارجه، لان الوحدة داخله من الواضح انها تجهض مشروع الوصاية، ان لن ينفذ هذا المشروع مع فرض

وجودها الا بعد احراز موافقة الداخل بكل اطرافه الموحدة - حسب الفرض - وهذا مما لا يمكن ان يقبله مجموع الشيعة بأي نحو من الانحاء، لذا فكرة الوحدة «الشيعية الشيعية» لا يمكن ان تخدم مشروع الوصاية، بل كفيلة بإرهاقه والقضاء عليه لو قدر لها ان تتحقق.

تعزيز حالة الانقسام والاختلاف داخل الخطوط والتيارات: يعمد اصحاب المشروع الى ايجاد اعمال بسيطة وهشة مشتركة مع بعض الخطوط والتيارات الشيعية على المستوى الثقافي والاجتماعي، وذلك بالاستفادة من ظاهرة التصدمات او الاختلافات داخل تلك الخطوط والتيارات انفسها، ففيتم استهداف الاجنحة التي تقبل بمقدار من العمل المشترك مع اصحاب هذا المشروع، ويراد من هذا العمل تحقيق مطلبين (أو أكثر)، اولهما المساهمة في تعميق حالة الاختلاف داخل التيار الواحد، ان ان ايجاد عمل موحد مع هؤلاء، ربما يؤثر حفيظة سائر (أو بعض) الاجنحة الاخرى، مما يزيد في هوة الخلاف، فتتمتدز بذلك حالة الانقسام، وما يقود اليه من ضعف التيار وانهاك قواه وشبه انهياره بسبب انشغاله بالصراع الداخلي، ما يولد الغفلة عن متابعة الساحة بالنحو الدقيق، مضافا لشبه اخلائها لاصحاب المشروع.